الحد الأقصى لمنح ترخيص لأي شركة أسبوع والتسجيل عبر الإنترنت

عرنوس يترأس اجتماعاً لاتخاذ كل ما يلزم لتبسيط إجراءات إحداث شركات المساهمة

الوطن

ترأس المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء في حكومة تسيير الأعمال اجتماعاً أمس تركز على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة وتقديم التسهيلات المطلوبة وفق القوانين النافذة لتسهيل وتبسيط إجراءات إحداث شركات بمختلف أنواعها (محدودة المسؤولية والشركات المساهمة المغفلة خاصة – عامة – قابضة) وتقليل الزمن اللازم لاستكمال متطلباتها.

وأكد المهندس عرنوس ضرورة تسريع الإجراءات وتذليل العقبات التي تعترض العمل في هذا السياق واختصار الوقت والمراحل واستثمار مراكز الخدمة الالكترونية وأتمتة الطلبيات الخاصة بإحداث شركات على أن يكون الحد الأقصى لمنح ترخيص لأي شركة أسبوعاً، مشيراً إلى أن هناك حاجة ملحة في هذه الظروف لتأسيس الشركات وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لزيادة الإنتاج وتأمين فرص العمل.

وطلب رئيس مجلس الوزراء من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمديريات المعنية لديها التنسيق والتعاون مع مختلف الوزارات لتسهيل إجراءات منح الموافقات وإشهار الشركات، موضحاً أن السوق السورية واعدة لتأسيس شركات وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد.

وتم التأكيد خلال الاجتماع على معالجة القضايا التي تؤخر عملية تسجيل الشركات، وحصر المسؤوليات وتحديد المدة وتسهيل الإجراءات ما يصب في تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري، ووضع الإجراءات والشروط ونموذج التسجيل لتأسيس الشركات على الموقع الالكتروني لرئاسة مجلس الوزراء ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومختلف الجهات المعنية وأتمتة الإجراءات بالكامل.

وشدد المجتمعون على أهمية تأهيل وتدريب القائمين على تسجيل الشركات في الوزارة، والعمل ليكون التسجيل عبر الإنترنت من خلال مركز خدمة المواطن، وتخصيص يوم من كل أسبوع في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للإجابة عن الاستفسارات حول تسجيل الشركات وحماية الملكية، والعمل لاستقطاب رأس المال السوري المغترب والتنسيق مع السفارات السورية في الخارج لتحقيق هذا الهدف.

شارك في الاجتماع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي ومحافظ حلب وعدد من المديرين المعنيين في وزارة التجارة الداخلية.

البرازي: الوزارة جاهزة لتخفيف الروتين في تسجيل الشركات لتشجيع الاستثمار

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي أن الوزارة جاهزة لتخفيف الروتين عند تأسيس أي شركة حيث يتم تنظيم ومنح السجل التجاري ومعالجة شؤون الوكالات التجارية وتسجيلها ومعاملات الترخيص للمؤسسات والشركات التجارية.

إضافة لذلك يتم العمل بتنظيم عمل حماية الملكية التجارية والصناعية ومنح العلامات الفارقة والرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع وغيرها، بعد الدراسات التي تجرى على كل شركة وماهيتها، والتوجه الحكومي اليوم يتركز حول التقليل من الروتين بين الوزارات وتبسيط إجراءات إحداث شركات بمختلف أنواعها ولاسيما بعد صدور قانون الاستثمار وهو خطوة كان لابد من اتخاذها باعتبارها تساهم في تسريع وتيرة العمل مع جميع الجهات المعنية حسب نوع كل شركة، وخلال أيام سيتم الإعلان عن تأسيس الشركة بعد أن يتقدم المستثمر أو أي مواطن بجميع الأوراق المطلوبة لافتاً إلى أن الغاية من هذا الإجراء هي تشجيع للاستثمارات الوطنية التي تترافق مع تسهيلات لمختلف المشروعات للتوصل إلى رغبات المستثمرين بإقامة شركات في السوق السورية بمختلف تسمياتها بهدف دعم الاقتصاد والإنتاج.

حركة بيع وشراء العقارات تنشط في مناطق المخالفات

يوسف لـ«الوطن»: حركة الإيجار جيدة وسوق العقارات ليس لغسيل الأموال

رامز محفوظ

كشف الخبير العقاري عمار يوسف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن أسعار العقارات النظامية ازدادت حالياً بين ١٠ و١٢ بالمئة في حين أن العقارات غير النظامية ازدادت أكثر من ٢٠ بالمئة وذلك على الرغم من الجمود المستمر وعدم وجود حركة بيع وشراء للعقارات.

وبين أن الهزة التي أحدثها قانون البيوع العقارية أدت إلى عدم وضوح الرؤية بخصوص الوضع العقاري في سورية ومنذ ستة أشهر وحتى الآن مازالت تبعات هذه الهزة متواصلة.

وأشار إلى أنه بعد صدور قانون البيوع العقارية وخلال ثلاثة أشهر تقريباً انخفض حجم التداول العقاري من نسبة ١٠٠ بالمئة إلى حدود ٤ بالمئة بمعنى أنه قبل صدور القانون كان يتم بيع ١٠٠ منزل على سبيل المثال يومياً وانخفض العدد إلى ٤ منازل.

وأشار إلى أن عمليات بيع وشراء البيوت المنظمة تتم ضمن المالية ومن خلالها حصراً، في حين أن هناك عمليات بيع وشراء في المناطق العشوائية باعتبارها لا تخضع للضرائب المالية ويتم البيع من خلال إبرام عقد في المكتب العقاري بين البائع والشاري، مبيناً أن حركة البيع والشراء نشطت أكثر في المناطق العشوائية حالياً.

واستغرب عمار يوسف وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال كنان ياغي مؤخراً بأن سوق العقارات في سورية هو عبارة عن سوق لغسيل الأموال، مبيناً أن سوق العقارات في سورية حتماً ليس لغسيل الأموال إنما هو عبارة عن عرض وطلب وهو الوسيلة الوحيدة للاستثمار في سورية التي تحرك من خلالها الناس رأس مالها خلال الفترة الراهنة.

ولفت إلى أن سوق العقارات يساهم بتشغيل ما بين ٨٠ و٩٠ مهنة وبعد صدور قانون البيوع العقارية تضرر هؤلاء.

واقترح عمار من أجل تنشيط حركة بيع وشراء العقارات العمل على تخفيض ضريبة البيوع العقارية، واستعمال أسلوب الضريبة الذكية بمعنى أن الضريبة التي تفرض على تجار العقارات تكون مختلفة عن الضريبة التي تفرض على المواطن العادي، لافتاً إلى أنه ليس من المنطق فرض ضريبة على مواطن يمتلك منزلاً واحداً مشابهة للضريبة المفروضة على تاجر عقارات يمتلك عدة عقارات.

وأشار إلى أن تخمين أسعار العقارات من المالية يعتبر ليس منطقياً وبعيداً عن الواقع ويجب أن يكون هذا التخمين منطقياً ومدروساً وليس عشوائياً.

وبالنسبة للإيجارات أوضح عمار أن حركة الإيجارات جيدة ولم تتأثر بعد صدور قانون البيوع العقارية، لافتاً إلى أن أسعار الإيجارات ارتفعت منذ بداية شهر آذار الماضي مابين ١٥ و٢٠ بالمئة مرجعاً السبب في ارتفاع أسعارها لانخفاض القيمة الشرائية للبرسم المفروض عند الإيجار والذي ساهم برفع أسعار الإيجارات وهذا الرسم غالباً ما يقوم المؤجر بتحميل قيمته للمستأجر.

٤٧ مليار ليرة أودعت في «التجاري» خلال عطلة العيد

تفويض بعض الفروع في المصرف بدراسة ومنح قروض بضمانة عقارية لحدود ١٠ ملايين ليرة

عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف التجاري السوري لـ«الوطن» أنه تم إيداع ٤٧ مليار ليرة في فروع التجاري المناوبة خلال عطلة العيد الماضية قابلته سحوبات بنحو ١٩,٥ مليار ليرة في حين تجاوز مجموع الأرصدة المسحوبة من الصرافات الآلية العائدة للتجاري ٣,٢ مليارات ليرة.

وحول منح التسهيلات الائتمانية بين أن المصرف استمر في تمويل مؤسسات القطاع العام المعنية بتأمين السلع والخدمات الأساسية وتمويل رأس المال العامل للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية للدفع بالعملية الإنتاجية، وأن المصرف استأنف العمل بالقروض الاستثمارية وبقروض التجزئة، ومنها القرض الشخصي، بناء على قرار مصرف سورية المركزي القاضي باستئناف منح القروض بموجب ضوابط محددة، إلى جانب منح التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، والتسهيلات الائتمانية المباشرة حصراً لتمويل القطاع الزراعي، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والقروض العقارية، والالتزام بعدم منح تسهيلات ائتمانية دوارة.

وبالتوازي لذلك أصدر المصرف التجاري السوري عدة قرارات لتيسير عملية المنح منها قرار تفويض كل فروع التجاري بدراسة ومنح القروض الشخصية لحدود مليوني ليرة سورية من دون العودة بالرأي لدائرة القروض في الإدارة العامة، كما أتاح القرار تفويض بعض الفروع في المصرف بدراسة وقروض بضمانة عقارية لحدود ١٠ ملايين ليرة.

وعن مجال الخدمات الإلكترونية بين أن المصرف أطلق المصرف خدمات الدفع الإلكتروني لحملة البطاقات المصرفية الصادرة عن المصرف من خلال موقعه الإلكتروني الجديد HYPERLINK.

ويتم العمل على دعم مشروع الدفع الإلكتروني عبر تحديث بنيته التقنية المستخدمة حالياً بهدف تسهيل وتسريع منح القروض وفتح الحسابات المختلفة وتأمين مختلف التسهيلات الائتمانية وذلك عبر تأمين منظومة مصرفية متكاملة تمثل حلاً شاملاً لمختلف تقنيات المصرف التي باتت عرضة لتطبيقات العقوبات الاقتصادية وأن المصرف استطاع التعامل مع العديد من الصعوبات التي تواجه عمله والتي معظمها سببته الحرب على سورية عبر البحث عن البدائل وتعويض الكفاءات التي خسرها المصرف خلال السنوات السابقة، ويعمل المصرف اليوم على خطة واسعة لزيادة خبرات كوادره وتطوير مهارات العمل لديهم إضافة لتحديث برامج العمل والتوسع في أتمتة الأعمال المصرفية بما يسهم في تحديث العمل المصرفي وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها المصرف.

وكان المصرف التجاري السوري وقع مع الإدارة المالية في الجيش والقوات المسلحة اتفاقاً يتم بموجبه منح قروض للعسكريين والمدنيين من العاملين في وزارة الدفاع الراغبين بالاستفادة من خدمات المصرف وفق الشروط والميزات التي يعمل بها لدى المصرف، حيث تم التوافق على منح قرض شخصي بضمانة كفلاء أو من دون كفلاء بقيمة /٥/ ملايين ليرة سورية لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة لا يزيد على ١٠ بالمئة (بسيطة) وقرض شخصي بضمانة عقارية بقيمة ٢٠ مليون ليرة سورية لمدة أقصاها ١٠ سنوات بمعدل فائدة لا يزيد على ١٠ بالمئة (بسيطة) وقرض سلع معمرة بحد أدنى ٥٠٠ ألف بضمانة كفلاء أو من دون كفلاء وانه يعفي المستفيد من القرض من عمولات الارتباط ولكل أنواع القروض، ويستفيد المشمولون من هذه الاتفاقية من التخفيضات التي تمنح من المصرف على معدلات الفوائد السنوية للقروض الشخصية أو المعمرة التي يمنحها لبقية المتعاملين.

نعمل لضبط استيراد وجودة تجهيزات الطاقات المتجددة

مدير بحوث الطاقة لـ«الوطن»: نفاجأ بكميات كبيرة في السوق وتخبط بالنوعيات والأسعار

هيثم يحيى محمد

في ظل الإقبال الشديد– الذي بدأ في الفترة الأخيرة والذي سيزداد في الفترة القادمة– على تركيب أنظمة الطاقة الكهرشمسية والبطاريات والأميرات ذات الاستطاعات الصغيرة للمنازل والمكاتب وغيرها، وفي ظل إغراق السوق بعدد كبير من الماركات للألواح الشمسية والبطاريات والأميرات، يؤكد العديد من المهتمين والمختصين أن هناك تخبطاً شديداً بالنوعيات والأسعار والجودة التي لا ضابط لها أبداً إلا الضمير، الأمر الذي يترك المواطن العادي في مهب الريح أمام هذه الحالة وخاصة أن اقل منظومة قد تكلّف نحو أربعة ملايين ليرة.

والسؤال الذي يفرض نفسه أين المركز الوطني لبحوث الطاقة التابع لوزارة الكهرباء من هذا الواقع وأين دوره في التوعية وماذا عن دور الجهات الأخرى في ضبط هذا الأمر وأين حماية المستهلك؟

يقول مدير مركز بحوث الطاقة الدكتور يونس علي لـ«الوطن»: إن مراقبة جودة تجهيزات الطاقات المتجددة هو موضوع مهم جداً، وهذا الأمر ينطبق على جميع السلع والتجهيزات الأخرى التي تدخل السوق السورية، وإذا أردنا أن نتحدث عن نظام الجودة أو ما يسمى بالبنية التحتية للجودة في سورية نستطيع القول إنه غير موجود بالشكل المطلوب، فنظام مراقبة جودة التجهيزات والمواد والسلع المصنعة محلياً والمستوردة يجب أن تكون هناك عدة مؤسسات وجهات مسؤولة عن تطبيقه.

ويضيف علي: بشكل عام الجهات المسؤولة في سورية عن مراقبة جودة تجهيزات الطاقات المتجددة هي ليس فقط المركز الوطني لبحوث الطاقة بل هناك جهات أخرى دورها مهم جداً في هذا المجال وهي وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التي تمنح إجازات الاستيراد، والمديرية العامة للجمارك، ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومركز الاختبارات والأبحاث الصناعية التابع لوزارة الصناعة، وهيئة المواصفات والمقاييس، حيث إن كل جهة من هذه الجهات لها مسؤولية محددة في هذا الإطار، ومهمة المركز الوطني تنحصر في تحديد المواصفات والمعايير الفنية الواجب توافرها في تجهيزات الطاقات المتجددة التي تدخل السوق السورية، وهذا الشيء قام ويقوم به المركز، ولدينا محددات فنية يشترط توافرها كي نمنح الموافقة على استيراد التجهيزات وخاصة وجود شهادات مطابقة للمواصفات القياسية السورية الصادرة عن هيئة المواصفات أو المواصفات العالمية ذات الصلة، وضمن الآلية المتفق عليها بين المركز ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بأن لا يتم منح إجازة الاستيراد من دون الإحالة إلى المركز للتأكد من أن المواصفات الفنية للتجهيزات المراد استيرادها هي ضمن الحدود المقبولة.. وعلى أساس ذلك تتم الموافقة على منح إجازة الاستيراد أو الرفض.

وأوضح أن هذه الآلية تم البدء بالعمل بها منذ عام ٢٠١٦، وقال: إلا أننا نفاجأ أحياناً بوجود تجهيزات طاقات متجددة مطروحة في السوق ليس لديها أي قيود لدى المركز، فكيف دخلت هذه التجهيزات وبأي طريقة صراحة غير معروف، ما أريد أن أقوله إن دور المركز هو وضع الضوابط الفنية والمحددات التي تضبط وتحقق معايير الجودة لتجهيزات الطاقات المتجددة وهذا الشيء يقوم به المركز، أما الحلقات الأخرى من ضبط ومراقبة الجودة فهي ضمن صلاحيات ومسؤوليات الجهات الأخرى، مضيفاً: إلا أنه وبهدف تعزيز نظام مراقبة جودة التجهيزات بشكل أفضل فإن المركز كان يصدد توسعة مهامه ودوره في هذا المجال وذلك من خلال العمل على تأمين بنية مخبرية متكاملة بحيث يقوم المركز ليس فقط بوضع الضوابط والمعايير وإنما بإجراء الاختبارات الفعلية لعينات من التجهيزات المستوردة وذلك بالتنسيق مع مديرية الجمارك، بحيث يتم ذلك ضمن إجراءات التخليص الجمركي.

وقال: كنا نفكر بأن نحدث فرعين للمركز في طرطوس واللاذقية وتأميمها بهذه المخابر لتسهيل عملية الاختبارات وتخفيف أعباء نقل العينات من المنافذ الحدودية إلى دمشق، وعلى التوازي مع ذلك نحاول إيجاد صيغة ما للتعاون مع نقابة المهندسين ومع جهات خاصة أخرى لتأمين هذه المخابر بحيث تكون معتمدة من قبل المركز لإجراء اختبارات المطابقة، لكون تكلفة هذه المخابر ليست قليلة والاعتمادات المالية التي تخصص للمركز غير كافية لشرائها من قبل المركز.

وبين يونس أن المركز يصدد إقامة حملة توعوية بالتعاون مع وسائل الإعلام، بحيث يتم تسليط الضوء على أهمية تطبيقات الطاقات المتجددة في تأمين الكهرباء في المنازل والمصانع والمزارع وغيرها. وبالتأكيد سيكون جانب من هذه الحملة يتعلق بالأمور الفنية العامة الواجب الانتباه إليها من قبل المواطنين حتى لا يقعوا ضحية عمليات غش وتضليل.

مضيفاً إن هناك أيضاً برنامجاً خاصاً سيتم إطلاقه قريباً عبر المركز وهو برنامج تأهيل واعتماد الشركات المنفذة لمشاريع الطاقات المتجددة الصغيرة والمتوسطة المربوطة مع الشبكة العامة أو المستقلة عنها، والهدف من هذا البرنامج هو التأكد من أن الشركات التي تقوم بتنفيذ مشاريع طاقات متجددة مؤهلة فنياً وهندسياً وقانونياً للقيام بذلك حتى نضمن جودة تنفيذ هذه المشاريع، وبنتيجة هذا البرنامج سوف تصدر قائمة الشركات المعتمدة والتي يسمح لها فقط بمزاولة وتنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة، وعلى التوازي تم مؤخراً إطلاق برنامج خاص لتأهيل واعتماد مهندسين دارسين لمشاريع الطاقات المتجددة وذلك بالتعاون مع نقابة المهندسين، ويهدف هذا البرنامج إلى التأكد من أن المهندس الذي يقوم بتصميم ودراسة المشروع وإعداد الإضبارة التنفيذية له هو بالفعل مؤهل للقيام بهذا العمل، وبالنتيجة ستصدر قائمة تضم المهندسين المعتمدين لدى المركز ونقابة المهندسين الذين يسمح لهم فقط بإعداد الدراسات التصميمية لمشاريع الطاقات المتجددة.

وقال: أرى أن هناك دوراً مهماً وأساسياً للمركز في المرحلة القادمة، ولكن هذا الشيء مرهون بالصيغة التي سيخرجون بها حول الهيكلية الجديدة للمركز، والتي أراها ستقيد عمل المركز كثيراً إذا تم تطبيقها بالطريقة التي يقترحها البعض في وزارة التنمية الإدارية.

نصف ألواح الطاقة في السوق لم تعرض على مركز بحوث الطاقة

مليونا دولار حاجة «الكهرباء» لتأمين مخبر شامل لاختبار التجهيزات الكهربائية

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في مركز بحوث الطاقة لدى وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن ما بين ٤٠–٥٠ بالمئة من الألواح الشمسية (ألواح الطاقة) المعروضة في السوق مجهولة المواصفات وأدخلت للبلد من دون علم مركز بحوث الطاقة، وهو بخلاف الآلية المتفق عليها مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لجهة عدم منح أي إجازة استيراد للألواح الشمسية إلا بعد عرضها على مركز بحوث الطاقة لتحديد المواصفات الفنية المسموح بها لإدخال هذه الألواح، وبناء عليه فإن هذه الألواح إما تدخل بطرق غير شرعية أو من خلال إجازة استيراد لكنها لم تعرض على مركز بحوث الطاقة وفي المحصلة لا يمكن الحكم على هذه الألواح إنها مغشوشة أو مخالفة أو بأنها ذات مواصفات جيدة لأن ذلك يحتاج لإجراء الاختبارات لهذه الألواح. وعن آلية التأكد من مواصفات الألواح الشمسية التي منحت الموافقة وإجازة استيراد بيّن أن هناك تنسيقاً مع المديرية العامة للجمارك للتدقيق في البيانات والمواصفات المرفقة مع هذه الألواح ومن الأجدى أن تكون هناك لجنة مشتركة من الجمارك ومركز البحوث لتحديد مدى مطابقة المواصفات الفنية للألواح المورّدة مع المواصفات التي تم تحديدها من مركز بحوث الطاقة قبل منح إجازة الاستيراد وهو الأمر غير المعمول به حالياً وتختصر الإجراءات حالياً على بعض التدقيق الذي تنفذه مديريات الجمارك.

وعن توفر مختبر خاص لفحص العينات من اللواح الشمسية بيّن أنه تم إدراج تأمين أكثر من مخبر خلال خطة العام القادم، مبيناً أن تكلفة المخبر تصل إلى حدود ٥٠٠ مليون ليرة وهناك حاجة لأكثر من ٣ مخابر لتوزيعها على المعابر الأساسية في الميناء والمنافذ البرية في معبر نصيب وجديدة لاختبار العينات من اللواح الشمسية المدخلة عبر هذه المنافذ، لأن الاكتفاء بمخبر واحد مركزي في دمشق يسهم في زيادة العبء على المستوردين عبر إحضار العينات إلى دمشق ويحتاج للوقت والجهد وتكلفة أكثر، وأن تأمين هذه المخابر مرتبط بتوفر التمويل اللازم وهناك أيضاً دراسة لطرح حالة من التشاركية مع القطاع الخاص لتأمين مثل هذه المختبرات، خاصة لجهة تأمين البنية المخبرية لمخبر مركزي يعنى بالكشف عن مواصفات التجهيزات الكهربائية وتصل تكلفة هذا المخبر وفق التقديرات الأولية إلى نحو مليوني دولار، كما بين أنه من المسموح للمستثمرين إدخال مثل هذه المخابر لكنه لا يزال يحتاج لترخيص واعتمادية من قبل مركز بحوث الطاقة في وزارة الكهرباء لتكون شهادات ونتائج الاختبارات التي تجريها معتمدة من الجهة الرسمية المعنية بذلك وعن تقدير الحاجة للواقع الشمسية في البلد بين أنه لا تقديرات دقيقة حول ذلك لكن يتوفر لدى مركز البحوث عدد اللواقط التي وردت في إجازات الاستيراد والتي قد تكون نفذت بشكل كامل أو نسبي ففي العام الماضي ٢٠٢٠ وردت إجازات استيراد للمركز تشتمل على طلبات لتوريد نحو ٤٥ ألف لاقط شمسي لكن متوقع أن يرتفع الطلب على لوازم الطاقات البديلة خلال المرحلة المقبلة بعد زيادة التوجه في الاعتماد على توفير الطاقة عبر الطاقات المتجددة ولذلك لابد أن يتم تحديث آليات التدقيق وتحديد المواصفات لمستلزمات هذه العملية وتأمين المخابر اللازمة لفحص العينات ووضع آليات صحيحة لضمان عدم حدوث حالات استغلال ومتاجرة لحاجة الناس لمثل هذه المستلزمات ومثال على ذلك المدخرات (البطاريات) التي بات يرتفع الطلب عليها لتأمين مستلزمات إنتاج الطاقات البديلة والتي تحتاج لآلية ضبط لعملية توريدها ضمن المواصفات والمعايير المسموح بها وتحقق كفاءة أكثر لجهة الفاعلية وسنوات الاستخدام.

ويشار إلى أن هناك حالياً نحو ٧٣ مشروعاً لتوليد الطاقات البديلة دخلت حيز التنفيذ في القطاعين العام والخاص منها ٦٠ مشروعاً لدى القطاع الخاص و١٣ مشروعاً في القطاع العام ١٢ مشروعاً منها لدى مركز بحوث الطاقة ومشروع في منطقة الكسوة تعمل عليه مؤسسة توليد الكهرباء.